

أثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية: دراسة عن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي"

سهيل عبد ناصر التميمي
جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد
suh2001971@yahoo.com

فاطمة جاسم محمد السعد
جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد
fatimaiq66@yahoo.com

عماد حرش جاسم التميمي
كلية مدينة العلم الجامعة
emadharesh@yahoo.com

الخلاصة:

تهدف الدراسة إلى دراسة أثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية (الملائمة ، التمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة) التي ينتجها النظام والواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي) ، إذ تشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى الدور المهم الذي تلعبه التعديلات الواردة في معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) ، ونظام المعلومات المحاسبية في تحقيق درجات عالية من الملائمة والتمثيل الصادق للمعلومات والقابلية على المقارنة مقارنة بالمعيار السابق (IAS 39).
الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة ، المعيار الدولي (IFRS9) ، المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) ، نظام المعلومات المحاسبية.

The Impact of The Accounting Information System on The Relationship between The Application of Fair Value Accounting and The Characteristics of Accounting Information.

Emad Harash Essam⁽¹⁾ Fatima Jasime Mohammed⁽²⁾ Suhail Al-Timimi⁽²⁾
⁽¹⁾Madenat Alelem University College, Baghdad, Iraq
⁽²⁾College of Administration and Economics, University of Basra, Iraq

Abstract

The study aims to study the effect of the accounting information system on the relationship between the application of fair value accounting and the characteristics of accounting information (Relevance, Representation, and Comparability) produced by the system and included in the financial statements for the listed companies in the Iraqi Stock Exchange. The finding of study indicated the important role that (IFRS9) and the accounting information system play in achieving high levels of appropriateness.

Keywords: Fair value, (IFRS9), (IAS 39), Accounting information system.

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

1.1 المقدمة

رغم كثرة الدراسات التي تتعلق بمعايير الأدوات المالية إلا أنها لم تنطرق إلى ما يحدثه معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 9) الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) من تغيير كبير في أسس الاعتراف والتصنيف والقياس للأدوات المالية إلى درجة مؤثرة في القيم المالية لهذه الأدوات وكيفية عرضها والإفصاح عنها ، وتأثيرها على "خصائص المعلومات المحاسبية" التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات ، وإيجاد دليل عملي يعرف بمدى منافع تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في توحيد السياسات المحاسبية ، وزيادة الإفصاح والشفافية ، فضلاً عن زيادة جودة المعلومات المحاسبية. بحيث يُمكن ذلك من عرض معلومات تتصف بـ(الملائمة ، التمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة) ، وذات فائدة لمستخدمي البيانات المالية بغرض تقييم المبالغ والتوقيت والشكوك المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.

ان مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أصدر وعدل العديد من المعايير المحاسبية التي تركز في مضمونها على إعادة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة في نهاية الفترة المالية بغرض الإفصاح عن القيمة الحقيقية لها. كونها لارتباطها الوثيق بأسواق المال كمصدر للقياس المحاسبي خاص بالادوات المالية "الأصول المالية والالتزامات المالية". وتختلف الطرائق المستخدمة في قياس القيمة العادلة باختلاف العوامل المؤثرة سواء كانت عوامل مالية (تكلفة التمويل) أو عوامل محاسبية (صافي التدفقات النقدية) أو عوامل اقتصادية (معدل التضخم) ، إذ تؤثر هذه العوامل تأثيراً مباشراً على دقة قياس القيمة العادلة ، وخاصة عند قياس صافي

الربح المحاسبي. لذلك أصبحت عملية التفكير في تطوير الأساليب والقواعد التي تضمن سلامة وكفاءة الأداء المالي والاقتصادي للشركات ، وإيجاد نظام المعلومات المحاسبية يوفر معلومات تساعد على التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي والمالي بما يسهم في تحسين جودة القرارات الاستثمارية أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها.

1.1 مشكلة الدراسة : تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: "ما أثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية "الملائمة ، التمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة" التي ينتجها النظام والواردة في القوائم المالية الصادرة عن بعض الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية "قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي".

1.1 3 هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى بيان "أثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية "الملائمة ، التمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة" التي ينتجها النظام والواردة في القوائم المالية الصادرة عن بعض الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية "قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي".

1.1 4 فرضية الدراسة: عن طريق الدراسة النظرية للتعديلات التي أدخلها معيار التقرير الدولي " IFRS 9" على معيار المحاسبة الدولي "IAS 39" ، وخصائص المعلومات المحاسبية "الملائمة ، التمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة" التي ينتجها النظام والواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية "قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي". يمكن صياغة فرضية الدراسة كالاتي: "تؤدي التعديلات التي أدخلها معيار التقرير الدولي "IFRS 9" على معيار

المحاسبة الدولية "IAS 39" إلى زيادة درجة "الملائمة" ، والتمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة" للمعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية.

1. 5 أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة من أهمية "استخدام محاسبة القيمة العادلة في إعادة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة في نهاية الفترة المالية بغرض الإفصاح عن القيمة الحقيقية لها في التطبيق المحاسبي ، وما للقيمة العادلة من تأثير متبادل على القيم المالية التي تنتجها هذه المعايير" ، ونتائج تداولات الأوراق المالية في الأسواق. لذلك سنتناول كل من: "معيار التقرير الدولي "IFRS 9" على معيار المحاسبة الدولي "IAS 39" ، وخصائص المعلومات المحاسبية "الملائمة" ، التمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة" ، التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية". فضلاً عن الاختبار العملي للدراسة الذي تم عن طريق قياس واختبار ردود فعل عينة من المهتمين بالقوائم المالية ، تجاه التعديلات التي ادخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولي "IAS39" ، عن طريق اصدار معيار التقرير المالي الدولي "IFRS9".

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

1. محاسبة القيمة العادلة

"القيمة العادلة تعني القيمة التي يمكن عن طريقها تبادل اصول او تسوية التزام بين اطراف لديهم الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ، ويتعاملان بارادة حرة". ويهدف مفهوم محاسبة القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العمومية ، إذ تُعدّ المعلومات عن القيمة العادلة والتغيرات في القيمة العادلة ذات أهمية كبيرة جداً بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية. لذلك تتناول الدراسة الحالية "محاسبة القيمة العادلة المستخدمة في إعادة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة في نهاية

الفترة المالية ، عن طريق تناول معايير المحاسبة الدولية" كل من معيار المحاسبة الدولي "IAS39" ومعيار التقرير المالي الدولي "IFRS9". [1]

1.1 معيار المحاسبة الدولي "IAS 39"

ينص معيار المحاسبة الدولي "IAS 39" على وجوب قياس الادوات المالية وفقاً للقيمة العادلة. وقد هدف هذا المعيار الى "تحديد مبادئ للاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمنشآت الأعمال وقياسها والإفصاح عنها". يتضمن هذا المعيار مجموعة من القواعد التي تسمح للشركة باعادة تصنيف الاصول المالية بالقيمة العادلة عن طريق الربح او الخسارة لجميع الاصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، اذا تم بيع جزء غير بسيط منها قبل تاريخ استحقاقها. ويتضمن هذا المعيار أيضاً استثناء يخص ادوات حقوق الملكية من قواعد القياس التي ليس لها سعر سوق "المشتقات المرتبطة بهذه الادوات ، التي يجب تسويتها عن طريق تسليم هذه الادوات" ، ولا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق بها. ويتم قياس هذه الاصول المالية بالتكلفة. كما أن هذا المعيار يوضح بأن "القيمة العادلة للادوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق ، اذا كان الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة ليس كبيراً ، واذا كان هناك امكانية لتقييم مختلف التقديرات بشكل معقول وصولاً للقيمة". [2]

وتتمثل معايير القياس حسب معيار المحاسبة الدولي "IAS 39" بالآتي:

أ. تقاس الموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات المالية "عندما يتم الاعتراف بها" بالكلفة ، وهي القيمة العادلة لمقدار العوض المعطى أو المستلم "في حالة مطلوب" مقابلة . ويجب إدخال تكاليف العملية في القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية. [3]

1. 2 معيار التقرير المالي الدولي "IFRS 9" يهدف "معيار التقرير المالي الدولي" IFRS 9 الى وضع مبادئ التقرير المالي للاصول المالية والالتزامات المالية التي يترتب عليها تقديم معلومات ملائمة لمستخدمي التقارير المالية لتقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية". ويمكن توضيح السمات الأساس التي تميز معيار التقرير المالي الدولي "IFRS 9" عن المعيار "IAS 39" بالآتي:

أ- التحول الى المبادئ بدلاً من القواعد في العديد من متطلبات المعيار.

ب- "فصل المتطلبات المتعلقة بالاصول المالية عن تلك المتعلقة بالالتزامات المالية".

ج- ربط المعيار بين تصنيف الادوات المالية وطريقه قياسها.

د- استخدام المعيار لطريقتين فقط للقياس المحاسبي ، وهما طريقة القيمة العادلة ، وطريقة التكلفة المستنفذة بعد ان كانت طرق القياس تشمل التكلفة لبعض ادوات حق الملكية.

هـ- تبنى المعيار توجهها واضحاً نحو تبني القيمة العادلة ، إذ اعتبر المعيار الاساس في القياس اما القياس بالتكلفة المستنفذه فيعد استثناء اذ توافرت الشروط اللازمة لتطبيقه.

و- اعطى المعيار الحق للمنشأة في القياس بالقيمة العادلة حتى لو توافرت متطلبات القياس بالتكلفة المستنفذة.

ز- أدخل المعيار تعديلات جوهرية على عملية إعادة التصنيف لتكون واضحة عند التطبيق كما ربطها بأسس التصنيف نفسها عند الاعتراف الأولي بعد أن كانت غامضة في المعيار السابق. [6]

كما ان "هناك مجموعة من التغيرات التفصيلية تتمثل في تصنيف الاصل المالي المتمثل في أداة دين على أساس أنه أصل يقاس بالتكلفة المستنفذة إذا كان هدف الإدارة الاحتفاظ بالأصل

ب. تقاس جميع الموجودات المالية بما فيها المشتقات المالية بالقيمة العادلة باستثناء الآتي:

(1) القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشأة التي هي غير محتفظ بها للمتاجرة .

(2) "الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق".

(3) أي أصل مالي لا يمكن قياس قيمته العادلة.

يتم تصنيف الاستثمارات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي "IAS 39" الى: [4]

أ. اصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة ، تعالج في قائمة الدخل او تسمى استثمارات للمتاجرة .

ب. "القروض والذمم المدينة".

ج. "استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق".

د. "استثمارات معدة للبيع".

وقد استحدثت معيار المحاسبة الدولي "IAS 39" معالجات حاسمة لإثبات الأدوات المالية في الدفاتر ، وكيفية قياسها والإفصاح عنها وذلك عن طريق: [5]

أ. "زيادة استخدام القيمة العادلة في المحاسبة عن الأدوات المالية".

ب. "إثبات العديد من المشتقات المالية في الميزانية ، إذ كانت تثبت هذه المشتقات المالية بنود خارج الميزانية كالتزامات عرضية".

ج. "استحدثت المعيار معالجات حاسمة لإثبات الأدوات المالية في الدفاتر "الاعتراف" ، فضلاً عن الشروط الواجب توافرها لإلغاء الإثبات أو استبعاد الأصول أو الخصوم من الميزانية "إلغاء الاعتراف".

د. "استحدثت معيار ما يسمى بالمحاسبة عن الضمانات وذلك للأصول التي تقدم كضمانات".

هـ. "وضع أسس قياس الأدوات المالية".

و. "وضع المعيار ضوابط لمحاسبة التغطية أو التحوط" [27] .

بغرض تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية منه" ، وأن شروط العقد تسمح باستلام هذه التدفقات النقدية في تواريخ محددة . وإذا لم يتوفر الشرطان السابقان معاً ، فإن الأصل يتم تصنيفه كأصل يقاس بالقيمة العادلة. [15]شش

أعطى "المعيار الحق للشركة عند الاعتراف الأولي أن تُسكّن الأصل المالي بشكل نهائي ، ليقاس بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة" ، كذلك تطلب المعيار معالجة الفرق بين القيمة العادلة وسعر التنفيذ عند الاعتراف الأولي عندما يختلف سعر التنفيذ عن القيمة العادلة ، فإذا كانت القيمة العادلة موثقة وجب على الشركة معالجة الفرق في الأرباح أو الخسائر ، أما إذا كانت غير موثقة فيتعين على ذلك تأجيل الفرق واستفاده على أساس زمني. كما أعتبر المعيار أن الطريقة الأساس لقياس الالتزامات هي طريقة التكلفة المستنفذة ، وإستثنى من ذلك المشتقات ، إذ "يتم قياسها بالقيمة العادلة عن طريق الأرباح أو الخسائر والالتزامات المالية الناتجة عن تحويل أصل مالي غير مؤهل للاستبعاد. وأضاف المعيار إلى الحالات المستثناة عقود الضمان المالي والارتباطات بتقديم قرض بفائدة أقل من معدل الفائدة السوقي". وأعطى المعيار الحق للشركة عند الاعتراف الأولي أن تُسكّن الالتزام المالي بشكل نهائي ليقاس بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة. وفيما يتعلق بالمشتقات الضمنية بأصل مالي خاضع للمعيار غير مطلوب فصلها والمحاسبة عنها بصفة مستقلة ، تطلب المعيار تطبيق متطلبات تصنيف الأصول المالية. وكذلك خيار التصنيف كأصل بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة على العقد المركب بالكامل. وأكد المعيار على أنه في حالة وجود مشتقة ضمنية بأصل غير خاضع للمعيار ، ولا تستطيع الشركة فصل المشتقة عن الأصل المضيف ، فإنه يمكن

الشركة أن تحاسب عن العقد بأكمله بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة. ولم يكن واضحاً في النص السابق امكانية المحاسبة عن أصل خاضع للمعيار ضمن عقد مركب. ونظراً لإلغاء تصنيف مجموعة الاستثمارات المتاحة للبيع ، فإنه لم يعد مناسباً إعادة تصنيف الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى أدوات مالية متاحة للبيع. سمح المعيار السابق "IAS 39" بإعادة تصنيف الأصول أو الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة لكي يتم "قياسها بالتكلفة أو التكلفة المستنفذة" ، إذا كان مناسباً بينما المعيار الجديد "IFRS 9" منع إعادة تصنيف الالتزامات المالية ، كما ربط إعادة التصنيف بين مجموعتي القياس بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة وبالتكلفة المستنفذة بتغير نموذج الأعمال المعني بإدارة الأصل. كذلك سمح المعيار الجديد "IFRS 9" بالاعتراف بأرباح أو خسائر إعادة التصنيف في حالة إعادة تصنيف الأصل المالي من القياس "بالتكلفة المستنفذة إلى القياس بالقيمة العادلة" عن طريق الأرباح والخسائر. وفيما يختص بالقياس اللاحق سمح المعيار السابق "IAS 39" بقياس الأصول المالية بحسب تصنيف الأصل بينما اختصر المعيار الحالي "IFRS 9" القياس اللاحق على طريقتي "القيمة العادلة والتكلفة المستنفذة" ، أما أساس قياس الالتزامات يعد الاعتراف الأولي في المعيار السابق "IAS 39" هو التكلفة المستنفذة ، "باستثناء المشتقات والالتزامات المالية التي يمكن قياسها بالقيمة العادلة" ، بينما أساس القياس في المعيار الدولي "IFRS 9" هو القيمة العادلة "باستثناء ما تم تصنيفه ليقاس بالتكلفة المستنفذة". كذلك سمح المعيار الدولي "IFRS 9" للشركة أن تختار بصفة نهائية أن تعرض مكاسب أو خسائر الأصول المالية التي تأخذ شكل أداة حق

ضمن إطارها كونها تمثل اتفاق من قبل أغلب الباحثين والكتاب والرواد الذين كتبوا وبحثوا في هذا المجال بالآتي: الملائمة ، التمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة.[10]

حاول مجلس معايير المحاسبة الدولية "IASB" المساهمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وزيادة القدرة التفسيرية لها عن طريق الاجراءات الآتية:

أ. اصدار قائمة المفاهيم رقم (8) في 2010 تضمنت "اجراء بعض التعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المالية ، بحيث تكون اكثر فائدة لمستخدميها في مجالات اتخاذ القرار" ، وقد جاءت هذه الخصائص في مجموعتين:[11]

المجموعة الاولى: الخصائص الاساس وشملت خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق المجموعة الثانية: الخصائص التعزيزية وشملت "القابلية على المقارنة والقابلية على التحقق والتوقيت المناسب والقابلية على الفهم". [13]

ب. اصدار المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (13) في عام 2011 ، وكان بعنوان "القيمة العادلة ، وكان الهدف منه هو الارتقاء بالشفافية عن طريق تعزيز الافصاح عن القيمة العادلة". [14]

ج. بهدف زيادة مستوى ادراك مستخدمي البيانات القوائم المالية جاء معيار التقرير المالي الدولي "IFRS 9" بعنوان الادوات المالية/ تصنيف وقياس ببعض المتطلبات التي تسهم في تبسيط الاجراءات المحاسبية عن الادوات المالية بالمقارنة مع المحاسبي الدولي رقم "IAS 39". [9]

1.4 خصائص المعلومات المحاسبية

يقصد بخصائص المعلومات المحاسبية الصفات التي يجب توافرها في المعلومات حتى تجعل القيمة الابلاغية لها كبيرة من وجهة نظر مستخدميها. وتحدد مفاهيم جودة المعلومات

ملكية ، ولا يحتفظ بها بغرض الاتجار ضمن بنود الاخرى في الدخل الشامل ، ومن ثم فإن العرض ضمن البنود الاخرى للدخل الشامل لا يشمل أدوات الدين كما كان متبعاً من قبل معيار "IAS 39" ، إذا صنفت هذه الأدوات كأدوات متاحة للبيع.[7]

استحدث المعيار "IFRS 9" معالجة جديدة لتغيرات القيمة العادلة للالتزامات المالية المصنفة بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة مؤداه الاعتراف بالتغيرات الناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان ضمن البنود الاخرى في الدخل الشامل ، أما باقي التغيرات فيعترف بها ضمن الربح او الخسارة ، وكانت هذه التغيرات ترحل بالكامل إلي الربح أو الخسارة . [8]

1.3 نظام المعلومات المحاسبية

تتناول الدراسة الحالية نظام المعلومات المحاسبية ، عن طريق تناول مفهوم وماهية كل من النظام والخصائص التي تتمتع بها المعلومات المحاسبية التي ينتجها هذا النظام والواردة في القوائم المالية والمتمثلة بـ "الملائمة ، التمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة". يعرف نظام المعلومات المحاسبية على أنه مجموعة من العناصر المترابطة في بيئة ما ، يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المحاسبية الملائمة الى الاطراف المستفيدة كافة في الوقت المناسب. وتخضع عملية إنتاج معلومات محاسبية تتسم بكفاءة وفاعلية إلى مجموعة من العوامل والمتغيرات البيئية التي تحيط بالشركات ، ومنها العوامل الداخلية والعوامل الخارجية ، والعوامل القانونية والتشريعات المهنية ، والعوامل الاقتصادية ، والعوامل التنظيمية ، والعوامل السلوكية ، ووسائل تكنولوجيا المعلومات. حددت الدراسة الحالية الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية والواردة في القوائم المالية للشركات ، التي ستدخل

حددها الدراسة الحالية "الملائمة" ، التمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة" كونها تمثل اتفاق من قبل أغلب الباحثين والكتاب والرواد الذين كتبوا وبحثوا في هذا المجال.[18]

أ. الملائمة : تعد الملائمة أهم خصائص المعلومات الواجب توافرها وتقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي. وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية "الملائمة" بأنها تلك الخاصة التي يجب أن تتمتع بها المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية تكون وتلبي حاجة متخذي القرارات". وتمتلك المعلومات هذه الخاصية "الملائمة" عندما تؤثر على سلوك متخذي القرارات الاقتصادية ، وكذلك مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.[19]

بموجب اطار "AASB" يجب ان تمتلك "المعلومات القدرة على التنبؤ والقدرة التوكيدية لكي تكون المعلومات ملائمة". فضلاً عن تأثيرها في سلوك متخذ القرار. وتعتمد "درجة ملائمة المعلومات على شخص متخذ القرار وأسلوبه في الاختيار بين البدائل ومدى اتفاق دالة الهدف الخاصة به مع دالة الهدف في نموذج القرار".[12] وتتطلب الملائمة توافر ثلاث خصائص فرعية وهي "القدرة التنبؤية ، القدرة التقييمية ، فضلاً عن الحداثة".

ب. التمثيل الصادق: يُعدّ العنصر الأكثر أهمية الذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما والحدث أو الشئ الاقتصادي الذي يدعى للقياس أو الوصف علي أن يمثله ، ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد الإبلاغ عنها. ان تحقيق "التمثيل الصادق للمعلومات المالية هو بتطابق المعلومات الظاهرة في التقارير المالية مع ما مثلته من أحداث محاسبية بأمانة وعدالة". ولكي تكون المعلومات المالية

بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الاساس الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية. وفقاً لاطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية فإن الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية هي: الملائمة ، والتمثيل الصادق ، في حين أن الخصائص النوعية التعزيزية للمعلومات المحاسبية هي: القابلية على المقارنة ، القابلية على التحقق ، التوقيت المناسب.[16]

وقد حدد الـ "FASB" أهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية" ، وهي الملائمة والتمثيل الصادق. كما حدد بأن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص النوعية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات ، وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرارات على العديد من العوامل تتعلق بمجال الاستخدام وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها ، ومقدار ونوعية المعلومات المتوفرة والقدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والادراك المتوافر لدى متخذ القرار. وهنا تتحدد منفعة المعلومات عن طريق الخواص المتمثلة "بالملائمة والتمثيل الصادق والقابلية للمقارنة" [17]. ان جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات هو المدى الذي تكون فيه المؤشرات او المقاييس المحاسبية ، تمثل "مقاييس موثوقه لاداء الشركة ، وتعبر عن حقيقة ادائها وواقعها الاقتصادي ونتائج اعمالها. وان هذه الجودة" تتحدد بمدخلين ، هما مدخل منفعة المعلومات لاتخاذ القرارات ، والمدخل الثاني مدخل الحوكمة ، ويركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الشركة. لذلك سنتناول الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات ، التي سبق وان

موثوقة يجب ان "تعبّر بصدق عن العمليات المالية والاحداث الاخرى التي حدثت في الشركة او من المتوقع أن تعبّر عنها بمعقولية". ويتحدد التمثيل الصادق للمعلومات عندما تكون المعلومات غير متحيزة ومستخدمو المعلومات على درجة من الاطمئنان بان "المعلومات المفيدة والضرورية غير محذوفة وتم الإفصاح عنها لأغراض اتخاذ القرار". وان تحقيق التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية يتم عن طريق الحيادية والاكتمال والخلو من الاخطاء والتحقق وتقرير المدقق غير المتحفظ وحوكمة الشركات.[20]

ج. القابلية للمقارنة: ينبغي أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للشركة على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء. كما يجب أن يكون بإمكانهم "مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية"، والأداء والتغيرات في المركز المالي. أن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والإفصاح عنها يجب أن يتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المنشأة الواحدة او لعدة الشركات عاملة بالقطاع نفسه.[21]

إن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هو إبلاغ المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية ، والتغيرات الحاصلة فيها وأثارها على القوائم المالية بحيث يمكن المستخدمين من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في الشركات للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين الشركات المختلفة. فالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة. ان قابلية المعلومات للمقارنة ، وما

تتطلب من ثبات في تطبيق الطرائق والأساليب المحاسبية ، تُعدّ خاصية متداخلة مع خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق". وتربط خاصية القابلية للمقارنة بمبدأ الاتساق ، وذلك بهدف امكانية تحقيق المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام المبادئ المحاسبية نفسها من فترة لأخرى ، أي تُعدّ خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام المعالجة المحاسبية نفسها للحدث نفسه وعلى طول الفترات.[28]

2. أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية "الملائمة" ، التمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة"[22]

تمثل القوائم المالية "نتاج عمل محاسبي منظم بدءاً من تسجيل العمليات المالية ، ولغاية إعداد الكشوفات ، والتقارير الختامية ، وتُعدّ مخرجات لنظام المعلومات المحاسبية في الشركة ، ومدخلات رئيسة لعملية اتخاذ القرارات المختلفة من قبل مستخدمي هذه القوائم" ، بالنظر لما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية ، واعتمادية. لذلك إزداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح إذ أن العديد من الأطراف ذات المصلحة تعتمد بدرجة كبيرة في قراراتها على المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات ، ومن ثم أن "القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة" ، مما ينعكس على عملية اتخاذ القرار. ان اتخاذ القرارات المختلفة وخاصة القرارات الاستثمارية لا يقتصر على توافر عنصري الشفافية والإفصاح للمعلومات المحاسبية ، بل يتطلب أيضاً توافرها بمستوى الجودة المطلوبة "الخصائص النوعية للمعلومات". فتحقق خاصية الملائمة في معلومات القيمة العادلة بكونها تعكس الأحداث والظروف التي تمر بها الشركات للمستثمرين ولأطراف ذات المصلحة عن طريق ما

الالتزام المالي المترتب على اداة مالية واحد". وكذلك عرض المكاسب أو الخسائر المترتبة على الأداة المالية بطريقة عرض واحدة أما عن طريق الدخل الشامل أو عن طريق الدخل التشغيلي. [25]

ب. تبسيط متطلبات الاعتراف والقياس الذي يقلل من صعوبات التطبيق التي كانت تواجه الشركات عند تطبيق المعيار الدولي "IAS39" مما يترتب عليه تقليص أخطاء الاعتراف والقياس بدرجة كبيرة ، ويحسن من درجة "موثوقية المعلومات المحاسبية".

ج. زيادة قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير القيم المالية المرتبطة بالأدوات المالية وفهمها بشكل أفضل الأمر الذي يحسن من "مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات". كما تسهم "التعديلات الواردة بمعيار التقرير الدولي "IFRS 9" للقياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة على زيادة جودة المعلومات المحاسبية ، وزيادة منفعة وملائمة المعلومات التي تقدمها القوائم المالية لمستخدميها". [26]

المبحث الثالث: تحليل وتفسير النتائج

استخدم الباحث في هذه الدراسة المسح المرجعي لايجاد الخلفية النظرية التي يستند إليها السؤال البحثي لهذه الدراسة: ما أثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية "الملائمة" ، التمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة" ، التي ينتجها النظام والواردة في القوائم المالية الصادرة عن بعض "الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية" قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي). ومن ثم استخدم الباحث المنهج الاستنباطي لاشتقاق فريضة البحث ، ومن ثم استخدم الباحث أيضاً المنهج الاستقرائي في اختبار هذه الفرضية عن طريق استقصاء آراء مجموعة من المحللين الماليين والأكاديميين ، المديرين الماليين والمدققين ، ومراقبي الحسابات لتلك الشركات (استبانته) في مدى الفائدة

توافره من معلومات ، بجانب تلبيتها لاحتياجات مختلف مستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات. وأجمعت العديد من "الدراسات على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوافر فيها خاصية الملائمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية". في حين أن المشكلة الرئيس هي "عدم كفاءة وفاعلية بعض أساليب القياس على تحقيق خاصية الموثوقية" ، كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية. وفيما يتعلق بتوافر خاصية "التمثيل الصادق لمعلومات القيمة العادلة" ، مع زيادة الاهتمام باستخدام القيمة العادلة واصدار الكثير من المعايير المحاسبية التي تتادي بقياس القيمة العادلة ، "سواءً على مستوى الاستثمارات المالية أو على مستوى الاصول والالتزامات كافة في مختلف الشركات". [23]

أن السعر السوقي في سوق نشطة هو "أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر ثقة" ، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعي فيها الحصول على أعلى درجة ثقة ممكنة ، على أن تبقي في جميع الحالات ذات درجة ثقة مقبولة. لذلك فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية اقدم على "مشروع لتعديل الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن الأدوات المالية" ، عن طريق تعديل المعيارين "IAS 39" و "IAS 32" . وجوهر تعديل هذه المعايير هو "تبسيط عملية الاعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح للأصول والالتزامات ، والمكاسب والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية". فهذه التعديلات من شأنها تحقيق الآتي: [24]

أ. الغاء أو تخفيض عدم التطابق المحاسبي في قياس الاصول والالتزامات المالية وما يترتب عليها من مكاسب وخسائر. وهذا يعني استخدام أساس قياسي واحد ، وهو "القيمة العادلة للاصل المالي أو

الأدوات المالية و الجدول رقم (1) ، يوضح نتائج تحليل Chi-Square ، تم ترتيب التعديلات من أعلى الردود من كل رتبة.

جدول (1) يوضح نتائج تحليل Chi-Square تم استخدام إختبار كاي تربيع (Chi-Square) لانه إختبار إحصائي يتم تطبيقه لدراسة العلاقة بين متغيرين بهدف معرفة وجود علاقة بين المتغيرين أم عدم وجود لهذه العلاقة.

المتوقعة من التعديلات التي تم ادخالها علي المعيار الدولي "IAS 39" في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

1. "اثر تعديلات معيار التقرير المالي الدولي

"IFRS 9" على خاصية ملائمة المعلومات"

"التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي

"IFRS 9" على معيار المحاسبة الدولي "IAS 39"

تؤدي إلى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم

المالية" للشركات التي لديها معاملات جوهرية في

جدول (1) نتائج تحليل Chi-Square

مستوي لمعنوية	Chi-Square	عدد مشاهدات الرتبة الاعلى	الرتبة الاعلى	التعديلات في معيار (IFRS9)
0.000	89.08	6	65	1-السماح بمعالجة مكاسب او خسائر ادوات حق الملكية غير المصنفة للتجار من خلال الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى
0.000	49.13	6	65	2-"امكانية قياس المشتقة "الضمنية" بأداة مالية وكذلك الأداة المالية بالقيمة العادلة"
0.000	102.41	6	58	3-القياس الاولي بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ يختلف عن القيمة العادلة
0.000	99.85	6	57	4-"ربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال المنشأة بدلا من قرار الإدارة"
0.000	72.70	6	47	5-امكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة
0.000	101.67	6	47	6-الغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع
0.000	80.92	5	53	7-وضع قيود إعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية
0.000	74.46	5	40	8-تصنيف الادوات المالية الى ادوات تقاس بالتكلفة المستنفذه او القيمة العادلة

أنهما معنويان ويشيران إلى أن هذه التعديلات أثرت ايجابياً بأدنى درجة على خاصية ملائمة المعلومات وهذه النتائج في مجملها تؤدي إلى تأكيد الفرض بأن جميع التعديلات أثرت ايجابياً على خاصية ملائمة لمعلومات . إذ تؤدي التعديلات التي أدخلها "معياري التقرير الدولي "IFRS 9" على معيار المحاسبة الدولي "IAS 39" إلى زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية".

2. اثر تعديلات معيار التقرير المالي الدولي " IFRS 9" خاصة التمثيل الصادق للمعلومات

اثر التعديلات التي ادخلها "معياري لتقرير الدولي "IFRS 9" علي معيار المحاسبة الدولي "IAS 39" تؤدي إلي زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية للشركات لتي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية.

وفي جدول (2) تحليل **chi-Square** ، إذ تم ترتيب التعديلات أعلى الردود من كل رتبة.

يلحظ من الجدول رقم (1) أن التعديلات السنة الأولى حصلت على ثاني أعلى رتبة ، إذ لم يحصل أي تعديل على الرتبة (7) وفي مقدمتها السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار عن طريق الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى، وإمكانية قياس المشتقة (الضمنية) بأداة مالية ، وكذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة ، إذ حصل كل منها على (65). وهو عدد يختلف معنويًا على الردود من جميع الرتب الأدنى بالنسبة لجميع التعديلات. أما التعديل التي يقضي بإلغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة ، فقد حصل على الرتبة (6) أيضاً ، ولكن بأقل عدد من الردود (47) والشئ نفسه بالنسبة إلي إمكانية تصنيف الأدوات لتقاس بالقيمة العادلة . ومع هذا تظل الردود بالنسبة للتعديلات مختلفة معنويًا عن الردود التي جاءت عن التعديلات بالنسبة للرتب الأخرى . كما يوضح الجدول رقم (1) أيضاً أن هناك تعديلات حصلت على الرتبة (5) ، وهما وضع قيود إعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية (53) رد ، وتصنيف الأدوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستفزة أو لقيمة العادلة (40) رد ، وعلى الرغم من

جدول (2) تحليل **chi-Square**

مستوى المعنوية	Chi-Square	عدد مشاهدات الرتبة الاعلى	الرتبة الاعلى	التعديلات في معيار (IFRS9)
0.000	78.77	6	62	1- السماح بمعالجة مكاسب او خسائر ادوات حق الملكية غير المصنفة للاتجار من خلال الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لاخرى
0.000	78.77	6	62	2-إمكانية قياس المشتقة للصيقة (الضمنية) بأداة مالية وكذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة
0.000	98.92	6	57	3-القياس الاولي بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة
0.000	67.35	6	57	4-"ربط تصنيف الاصول والالتزامات

				المالية بنموذج اعمال المنشأة بدلا من قرار الإدارة"
0.000	62.46	6	46	5-امكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة
0.000	88.4	6	42	6-الغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع
0.000	75.77	5	55	7-"وضع قيود إعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية"
0.000	60.71	5	41	8-"تصنيف الادوات المالية الي ادوات تقاس بالتكلفة المستنفذة او القيمة العادلة"

(55) رد ، وتصنيف "الأدوات المالية" إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة (41) رد وعلى الرغم من أنهما معنويان ويشيران إلى أن هذه التعديلات أثرت ايجابياً بأدنى درجة على "خاصية الثقة المعلومات". هذه النتائج في مجملها تؤدي إلى تأكيد الفرض بأن جميع التعديلات أثرت ايجابيا على خاصية التمثيل ، إذ تؤدي "التعديلات التي ادخلها معيار التقرير المالي الدولي "IFRS9" على المعيار المحاسبي الدولي "IAS 39" إلى زيادة درجة تمثيل معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية".

3. اثر تعديلات "معيار التقرير المالي الدولي "IFRS 9" على خاصية قابلية المعلومات للمقارنة"

اثر التعديلات التي ادخلها "معيار التقرير الدولي "IFRS 9" على معيار المحاسبة الدولي "IAS 39" تؤدي إلى زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة في الشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية". ويوضح الجدول رقم (3) تحليل Chi-Square ، إذ تم ترتيب التعديلات من حيث أعلى الردود من كل رتبة.

يلحظ من الجدول رقم (2) أن التعديلات الستة الأولى حصلت على ثاني أعلى رتبة ، إذ لم يحصل أي تعديل على الرتبة (7) وفي مقدمتها السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير لمصنفة للاتجار عن طريق الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى ، وإمكانية قياس المشتقة "الضمنية" بأداة مالية ، وأيضاً الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة ، إذ حصل كل منها على (62). وهو عدد يختلف معنوياً عن الردود من جميع الرتب الأدنى بالنسبة لجميع التعديلات . أما التعديل التي يقضي بربط "تصنيف الاصول والالتزامات المالية" بنموذج أعمال الشركة ، بدلاً من قرار الإدارة فقد حصل على الرتبة (6) أيضاً ، ولكن بأقل عدد من الردود (57) والشئ نفسه بالنسبة إلى القياس الأولي بالقيمة العادلة ، حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة وامكانية تصنيف الأدوات لتقاس بالقيمة العادلة. ومع هذا تظل الردود بالنسبة للتعديلين مختلفة معنوياً عن الردود التي أتت على التعديلين بالنسبة للرتب الأخرى. كما يوضح الجدول أيضاً أن هناك تعديلان حصل على الرتبة (5) ، وهما وضع قيود إعادة تصنيف "الاصول والالتزامات المالية"

جدول (3) تحليل Chi-Square

مستوى المعنوية	Chi-Square	عدد مشاهدات الرتبة الاعلى	الرتبة الاعلى	التعديلات في معيار (IFRS9)
0.000	90.92	6	64	1-"امكانية قياس المشتقة (الضمنية) بأداة مالية وكذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة"
0.000	94.31	6	57	2-ربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال المنشأة بدلا من قرار الإدارة
0.000	72.89	6	49	3-امكانية تصنيف الادوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة
0.000	87.29	6	47	4-السماح بمعالجة مكاسب او خسائر ادوات حق الملكية غير المصنفة للتجار من خلال الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى
0.000	69.66	6	46	5-القياس الاولي بالقيمة العادلة حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلف عن القيمة العادلة
0.000	71.31	5	53	6-"وضع قيود اعادة تصنيف الاصول والالتزامات المالية"
0.000	69.39	5	45	7- "الغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع"
0.000	80.28	5	44	8-"تصنيف الادوات المالية الي ادوات تقاس بالتكلفة المستنفذه او القيمة العادلة"

الأدنى بالنسبة لجميع التعديلات. أما التعديل التي يقضي "بامكانية تصنيف الأدوات المالية لتقاس بالقيمة العادلة"، فقد حصل على الرتبة (6) ايضا ولكن باقل عدد من الردود (49)، والشئ نفسه بالنسبة إلي السماح بمعالجة مكاسب أو خسائر أدوات حق الملكية غير المصنفة للتجار عن طريق الدخل الشامل والاستمرار في ذلك من سنة لأخرى، والقياس الأولي "بالقيمة العادلة"، حتى ولو كان سعر التنفيذ مختلفاً عن القيمة العادلة. ومع

يلحظ من الجدول رقم (3) أن التعديلات الخمسة الأولى حصلت على ثاني أعلى رتبة، إذ لم يحصل أي تعديل على الرتبة (7) وفي مقدمتها امكانية قياس المشتقة "الضمنية" بأداة مالية وكذلك الأداة المالية ذاتها بالقيمة العادلة، بأداة مالية وربط تصنيف الاصول والالتزامات المالية بنموذج اعمال الشركة بدلاً من قرار الإدارة. إذ حصل كل منها على (64)، (57) رد على التوالي، وهو عدد يختلف معنويًا عن الردود من جميع الرتب

هذا تظل الردود بالنسبة للتعديلات مختلفة معنويًا عن الردود التي أتت على التعديلات بالنسبة للرتب الأخرى ، كما يوضح الجدول أيضا أن هناك ثلاثة تعديلات حصلت على الرتبة (5) ، وهما وضع قيود إعادة تصنيف الأصول والالتزامات المالية (53) رد والغاء تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع (45) رد وتصنيف الأدوات المالية إلى أدوات تقاس بالتكلفة المستنفذة أو القيمة العادلة 44 رد. وعلى الرغم من أن هذه التعديلات معنوية ، وتشير إلى ان هذه التعديلات أثرت ايجابياً بأدنى درجة على خاصية قابلية المعلومات للمقارنة". هذه النتائج في مجملها تؤدي إلى تأكيد الفرض بان جميع التعديلات أثرت ايجابيا على خاصية قابلية المعلومات للمقارنة ، إذ تؤدي "التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي "9 IFRS" على معيار المحاسبة الدولي "39 IAS" إلى زيادة درجة قابلية معلومات القوائم المالية للمقارنة للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية".

الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى ان "التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي "9 IFRS" على معيار المحاسبة الدولي "39 IAS" تؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام والواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية "قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي" ، عن طريق اختبار فرضية الدراسة باستقصاء آراء مجموعة من المحللين الماليين والأكاديميين ، والمديرين الماليين والمدققين ومراقبي الحسابات لتلك الشركات "تحليل ردود المستجيبين لاستمارة الاستبانة" في مدى الفائدة المتوقعة من "التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي "9 IFRS" على المعيار الدولي "39 IAS" في تحقيق

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، فضلاً عن الآتي:

- أ. زيادة درجة ملائمة معلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية.
- ب. زيادة درجة الثقة بمعلومات القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية. ثالثاً: زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالية.
- ج. تأثير هذه التعديلات يكشف عن مشاكل في فهم وتطبيق وتفسير أسس تصنيف الأدوات المالية.
- د. التعديلات التي لقيت ردود قوية مرتبطة بقياس القيمة العادلة ومعالجة ما ينتج من ذلك من مكاسب او خسائر في دخل الفترة في (قائمة الدخل او عناصر الدخل الشامل الاخرى).

2. التوصيات

توصلت الدراسة إلى ان "التعديلات التي ادخلها معيار التقرير الدولي "9 IFRS" على معيار المحاسبة الدولي "39 IAS" تؤدي إلى زيادة ملائمة ، والتمثيل الصادق ، والقابلية للمقارنة المعلومات المحاسبية في الشركات التي لديها معاملات جوهرية في الأدوات المالي". ومن ثم يمكن ادراج التوصيات الآتية:

- أ. دراسة وتحليل توجهات معايير المحاسبة الدولية بشأن القيمة العادلة واعتماد الملائم منها لبيئة الممارسة المحاسبية العراقية ، والعمل على اصدار "قاعدة محاسبية للمحاسبة عن القيمة العادلة" ، يتضمن تعريفاً واضحاً لمفهوم القيمة العادلة ، وأسس قياسها ومتطلبات الافصاح عنها.

- المعلومات المحاسبية ونمو وحدات الاعمال الصغيرة والمتوسطة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد.
4. الذهبي جليلا عيدان 2001 "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية في ضوء المدخل الاستراتيجي لنظم الادارة /اطروحة دكتوراه جامعة بغداد.
5. السعيد ، معتز أمين ، العيس ، محمد سليم ، الصمادي ،محمد نور حسن ، (2013) أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،كلية التجارة جامعة الإسكندرية ،العدد الأول ،المجلد الخمسون ، ص 25-54.
6. الزمر ، عماد سعيد ، (2012) ، دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، المجلد الثالث ، ص 1229-1282.
7. المطارنة ، غسان فلاح ، و محمد محمود بشايرة ، (2006) ، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمار في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 22 -العدد الثاني.
8. ريشاني ، سمير ، (2009) ، معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية الدولية المتعلقة بالأدوات المالية IAS39 – IFRS7 -IAS32- : قياس وعرض وإفصاح ، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).
- ب. العمل على توافر توجيهات واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة ، وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية لتجنب المشاكل الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح.
- ج. الاهتمام من قبل معدي ومدققي القوائم المالية بالخصائص الاساس للمعلومات المحاسبية لما لها من أثر مباشر على حقيقة القيم المعروضة بالقوائم المالية ، التي يتم الإفصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يساعد المستخدمين على سرعة الفهم والاستيعاب.
- د. اجراء المزيد من البحوث على موضوع التعديلات التي ادخلها معيار التقرير المالي الدولي "IFRS9" خاصة مع بداية التطبيق الفعلي للمعيار ، فضلاً عن تطوير وتوحيد المعايير الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة ، وذلك لتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية تساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

المصادر

1. ابو الخير مدثر طه (2012) التطورات الحديثة في معايير المحاسبة الدولية معايير الادوات المالية ورقة عمل كلية التجارة جامعة طنطا .
2. الجوهر كريمة علي كاظم (2011) العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد حوكمة لمجلس الادارة دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين مجلة الادارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية سنة 34 العدد 90 .
3. الحرش ، عماد ، (2013) ، أثر السياسات الحكومية على العلاقة بين ملائمة وموثوقية

17. Hussein, A. M. (2011). Use Accounting Information System as Strategic Tool to Improve SMEs' Performance in Iraq Manufacturing Firms (Masters thesis, Universiti Utara Malaysia).
18. Jonas,G.J.,&Blanchet,J.(2000) Assessing Quality of financial .AAA 14(3) pp: 353-363
19. Joanne Horton,George Serafeim,Ioanna Serafeim.(2013). "Does Mandatory IFRS Adoption Improve The Information Environment?". Contemporary Accounting Research.30 (1):388-423.
20. International Accounting Standards Board Committee Foundation (IASCF) (2009) IAS 38 intangible assets london UK January , www. Iasb. Org.
21. IPSASB"(2014)"The Conceptual Framwork for General Puspose Financial Reporting by Public Sector Enities.
22. Lee, Y., Petroni, K. and Shen, M. (2006)."Cherry picking, financial reporting quality, and comprehensive income reporting choices: the case of property-liability insurers". Contemporary Accounting Research, 23(3): 665-700.
23. Nelson K.,(1996) fair value accounting for commercial banks : an empirical analysis of SFAS no. 107 accounting review vol 71 pp : 161 - 183 - Ninlaphay,S.&P.Ussahawanitchakit,(20 11). "Accounting Professionalism. Financial Reporting Quality and InformationUsefulness :Evidence From Exporting Firms in Thailand" .Journal International Business and Economics.11(4):155-166.
24. Rahman ,A.,Yesri,J.,and Perera,H.,(2010)."Financial Reporting Quality in International Setting:A Comparative Study of The USA,Japan,Thailand ,France and Germany",The International Journal of Accounting.2(4):2.
9. عوض امال محمد محمد (2013) تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في اطار المعايير الدولية للتقارير المالية / مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية - جامعة بني سويف.
10. مليجي ، مجدي مليجي عبد الحكيم (2014) ، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية ، دراسة نظرية تطبيقية.
11. صالح رضا ابراهيم (2009) اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الاسكندرية العدد الثاني ص 1- 60 .
12. هلال سمير رياض (2012) مدخل الي المحاسبة الادارية - ترشيد القرارات الادارية " كلية التجارة جامعة طنطا .
13. Alexander , D., C., Bonaci ., and R, Mustata ., (2012) " Fair Value measrement in financial reporting " procedia Economic and Finance PP., 84-90.
14. Cheung,E.,Evans,E.,&Wright (2010) An historical review of quality in financiah reporting in Australia. Accounting Review 22(2) pp: 138-147
15. Elaine ,E& Sue,W.(2010) An historical review of quality in financial reporting in Australia .Accounting Review vol 22.pp: 147-169.
16. Fatima,A.,P.Foot., (2012). "The Value Relevance of International Financial Reporting Standards:Empirical Evidence in an Emerging Market". The International Journal of Accounting .47.85-108.

- to the School of Business in Partial Fulfillment of the Graduation Requirement for the Degree of Master of Business Administration.
28. Wongsim , M., & Gao , J., (2011) Exploring information Quality in accounting information systems adoption " communications of the IBIMA, PP: 1 – 12.
25. Stella So and Malcolm Smith,(2009), "Value-relevance of presenting changes in fair value of investment properties in the income Statement: evidence from Hong Kong", Accounting and Business Research, Vol. 39. No. 2. pp. 103-118.
26. Van Beest,F.,Braam,G,& Boelens,S.(2009) Quality of financial reporting measuring Qualative characteristic.Center of Economics Working parper pp 9-108
27. Weijun, Niu. (2007). "The Effect of Fair Value Accounting in HKAS 40 on Real estate companies Listed in Hong Kong" , An Honours Degree Project Submitted